

Distr.: General
8 February 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثالثة والأربعون

1-12 أيار/مايو 2023

موجز ورقات المعلومات التي قدمها ذوو المصلحة بشأن بربادوس*

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أولاً - معلومات أساسية

1- أعد هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16، مع مراعاة دورية الاستعراض الدوري الشامل ونتائج الاستعراض السابق⁽¹⁾. وهو موجز لورقات معلومات قدمها ثمانية (8) من ذوي المصلحة بشأن الاستعراض الدوري الشامل، قُدِّم في شكل موجز تقييداً بالحد الأقصى لعدد الكلمات⁽²⁾.

ثانياً - معلومات قدمها ذوو المصلحة

ألف - نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع آليات حقوق الإنسان⁽³⁾

2- أفادت الورقة المشتركة 2 بأن بربادوس أحاطت علماً بالعديد من التوصيات المتعلقة بمعاهدات دولية متعلقة بحقوق الإنسان لا تزال قيد النظر⁽⁴⁾. وأوصت الورقة المشتركة 2 بأن تصدق بربادوس على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة⁽⁵⁾.

3- وأفادت الورقة المشتركة 2 بأن بربادوس صوتت في عام 2020 ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي إلى وقف استخدام عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم⁽⁶⁾. وأوصت منظمة بربادوس الإنسانية والورقة المشتركة 2 بأن تصدق بربادوس على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام⁽⁷⁾.

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



4- ولاحظت منظمة الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تتضمن إشارات واضحة إلى قانون وممارسة حقوق الإنسان وما يترتب عليها بالنسبة لهما، ولا سيما فيما يتعلق بالحق في الحياة. ورحبت الحملة الدولية بتوقيع بربادوس على معاهدة حظر الأسلحة النووية في 22 أيلول/سبتمبر 2022 وأوصت بأن تصدق بربادوس على معاهدة حظر الأسلحة النووية باعتبارها ضرورة دولية ملحة⁽⁸⁾.

باء - الإطار الوطني لحقوق الإنسان

1- الإطار الدستوري والتشريعي

5- أشادت مؤسسة "جست أتونمنت إنك" بشعوب بربادوس واحتفت بها على ممارستها تقرير المصير عبر التاريخ وعلى الانتقال إلى النظام الجمهوري في عام 2021. ولاحظت أن البرلمان قد أقر، بالتزامن مع هذا الانتقال، ميثاقاً جديداً - وإن كان غير ملزم قانوناً - ينص على مبادئ ترشد سكان بربادوس إلى كيفية التعامل مع بعضهم البعض ومع البلد⁽⁹⁾. وبالمثل، أشادت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بالعملية الديمقراطية التي شُرع فيها بغرض تحويل الدولة إلى النظام الجمهوري وسلطت الضوء على انتخاب ساندراسون أول رئيسة للبلد وعلى الإعلان عن صياغة دستور جديد⁽¹⁰⁾.

2- البنية الأساسية لحقوق الإنسان وتدابير السياسة العامة

6- لاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن لدى بربادوس أمانة مظالم، وهي عضو في رابطة أمانات المظالم في منطقة البحر الكاريبي ومنتدى الكمنولث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمعهد الدولي لأمانات المظالم. ولاحظت أن المفوضية فقدت مركزها كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان معتمدة في عام 2001 لأنها اعتُبرت غير ممثلة لمبادئ باريس؛ وهي تعمل حالياً دون أن تكون معتمدة⁽¹¹⁾. وأوصت منظمة بربادوس الإنسانية بأن تكمل بربادوس عملية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس⁽¹²⁾.

جيم - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

1- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق

المساواة وعدم التمييز

7- أوصت منظمة بربادوس الإنسانية بأن تكثف بربادوس جهودها في سبيل مكافحة جميع أشكال التمييز بما يتماشى مع المعايير الدولية⁽¹³⁾.

حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه وفي عدم التعرض للتعذيب

8- لاحظت مؤسسة "جست أتونمنت إنك" أن عدد جرائم القتل وحوادث إساءة استعمال الشرطة للقوة في بربادوس قد ارتفع منذ آخر دورة من دورات الاستعراض الدوري الشامل⁽¹⁴⁾. وأوصت المؤسسة بأن تعزز بربادوس آلياتها لممارسة الرقابة على الشرطة وبأن تتبّع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في الحد من الجرائم العنيفة⁽¹⁵⁾. ولاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن بيانات الشرطة أشارت إلى انخفاض عدد الجرائم الخطيرة أثناء تفشي كوفيد-19، إلا أن هناك تقارير تفيد بأن الخوف من الجريمة قد زاد بسبب الدعاية التي يجدها ارتكاب هذا النوع من الجرائم⁽¹⁶⁾. وأفادت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بأنه، تصدياً لهذه النظرة للجريمة، سلطت دائرة شرطة بربادوس الضوء على ما تقوم به من عمل ونفذت استراتيجية توعية بهدف تعزيز الأواصر داخل مجتمعها⁽¹⁷⁾.

9- ولاحظت منظمة بربادوس الإنسانية عدم إحراز تقدم يُذكر بشأن التوصيات المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام؛ ومع ذلك، قضت محكمة العدل الكاريبية في يناير/كانون الثاني 2018 بأن عقوبة الإعدام الإلزامية غير دستورية لأنها تنتهك الحق في حماية القانون على النحو الذي تكفله المادة (ج) من دستور بربادوس⁽¹⁸⁾. وفي عام 2018، رحبت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بقرار محكمة العدل الكاريبية⁽¹⁹⁾. ولاحظت منظمة بربادوس الإنسانية أن بربادوس أقرت مشروع قانون الدستور (المعدل) لعام 2019 الذي يجعل إصدار عقوبة الإعدام في حق القتل غير إلزامي⁽²⁰⁾.

10- وأشارت الرسالة المشتركة 2 إلى أن بربادوس أُنقَت على عقوبة الإعدام على الجرائم التي تفوق أشد الجرائم خطورة. فبموجب قانون الجرائم في حق الأشخاص، كانت عقوبة الإعدام عقوبة متاحة على القتل، لكنها كانت متاحة أيضاً على الخيانة العظمى والإرهاب - بما فيها الجرائم ذات الصلة بالإرهاب التي لا تؤدي إلى الموت - وعلى التجسس والجرائم العسكرية، وليس مطلوباً في جميع هذه الجرائم أن يكون المتهم قد تعمّد القتل ولا أن يكون تصرف المتهم قد أدى إلى وفاة⁽²¹⁾. وأفادت الورقة المشتركة 2 بتصاعد العنف المسلح بصورة حادة في بربادوس مؤخراً، فانطلقت على إثره الدعوة إلى إعادة العمل بعقوبة الإعدام الإلزامية⁽²²⁾.

11- وأفادت الورقة المشتركة 2 بأنه كان هناك، في نهاية عام 2021، ستة أشخاص ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم وأن الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام في جريمة قتل كانوا ينتظرون إعادة إصدار حكم في حقهم⁽²³⁾. ولاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عدم إحراز أي تقدم في إلغاء هذه العقوبة من سجل القوانين، رغم عدم تنفيذ أي إعدام منذ عام 1984⁽²⁴⁾. وأوصت المنظمة بأن تبدأ بربادوس وفقاً لاختيارياً لتنفيذ أحكام الإعدام بهدف إلغاء عقوبة الإعدام، تمشياً مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 62/149 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2007، و63/168 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2008، و65/206 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2010؛ وبأن تخفف جميع الأحكام الصادرة بالإعدام إلى أحكام بالسجن()؛ وبأن تضمن الامتثال الصارم للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة في جميع القضايا التي تصدر فيها أحكام بالإعدام⁽²⁵⁾؛ وعلاوة على ذلك، أوصت الورقة المشتركة 2 بأن تتعاون بربادوس مع منظمات المجتمع المدني لأجل تنظيم حملة شاملة لتوعية الجمهور بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان من حيث صلتها بعقوبة الإعدام وبيدائل عقوبة الإعدام⁽²⁶⁾.

12- ولاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن بربادوس أعطت الأولوية لتوزيع لقاحات كوفيد-19 على الأشخاص المحرومين من حريتهم⁽²⁷⁾. وأوصت الرسالة المشتركة 2 بأن تزيد بربادوس تمويل مرافق الاحتجاز بغية ضمان اتساق الظروف هناك مع قواعد نيلسون مانديلا، مع التركيز بوجه خاص على المياه والصرف الصحي والغذاء والضروريات الأخرى وخدمات الصحة في السجون⁽²⁸⁾.

13- وأعربت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء رفض الإفراج بكفالة عن مرتكبي أنواع معينة من الجرائم وإزاء انتشار فيروس كوفيد-19 بين المحتجزين في سجن دودز، السجن الوحيد في البلد. وأشارت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى أنه لا يجوز، بموجب قانون الإفراج بكفالة (المعدل)، للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة استخدمت فيها أسلحة نارية أو انطوت على جرائم قتل التقدم بطلب للإفراج عنهم بكفالة. بل يجب، بدلاً من ذلك، حبس المشتبه في ارتكابهم مثل هذه الجرائم مدة 24 شهراً، ما لم يقرر أحد قضاة محكمة كبرى أن الدعاوى المرفوعة عليهم "واهية"⁽²⁹⁾. وأوصت الورقة المشتركة 2 بأن توسّع بربادوس نطاق تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والعاملين في مرافق الاحتجاز على حقوق الأشخاص المحتجزين في الطعن في الأساس القانوني لاحتجازهم وبأن تضع إجراءات لكفالة عدم إعاقة جهود الأفراد في ممارسة هذه الحقوق⁽³⁰⁾.

14- وأوصت الورقة المشتركة 2 بأن تكفل بريادوس حصول جميع الأشخاص رهن الاحتجاز على التدريب لاكتساب مهارات وحصولهم على الدعم بعد الإفراج عنهم، أيًا كان الحكم الصادر في حقهم؛ وبأن تكفل توفير التدريب للعاملين في المرافق الإصلاحية حول الإعاقات النفسية والاجتماعية وحصول الأشخاص ذوي هذا النوع من الإعاقات على الخدمات والتسهيلات المناسبة أثناء احتجازهم⁽³¹⁾.

إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب وسيادة القانون

15- جاء في الورقة المشتركة 2 أن محكمة العدل الكاريبية قامت، بعد أن أصبحت بريادوس جمهورية في عام 2021، بتسوية نزاعات ما بين بريادوس ودول أخرى أعضاء في الجماعة الكاريبية وأدت دور محكمة الاستئناف العليا في القضايا المدنية والجناحية التي بنت فيها المحاكم الوطنية في بريادوس، فحلت بذلك محل اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص⁽³²⁾.

16- ولاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن الاحتجاز السابق للمحاكمة ينفذ على نحو يخالف المعايير الدولية السارية⁽³³⁾. وجاء في الورقة المشتركة 2 أن الاحتجاز المطول قبل المحاكمة يمثل مشكلة في بريادوس؛ فاعتباراً من عام 2021، كان التأخير مدةً تتراوح ما بين خمس وسبع سنوات قبل إحالة القضايا إلى المحاكمة أمراً شائعاً، بل إن الناس، في بعض الحالات، انتظروا مدة بلغت عشر سنوات قبل المحاكمة⁽³⁴⁾.

17- وفيما يتعلق باللجوء إلى العدالة، أشارت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى إطلاق نظام للإيداع الإلكتروني ونظام لإدارة قضايا المحاكم توجهاً لتسريع إقامة العدل، وأطلقت السلطة القضائية، في أيلول/سبتمبر 2021، نظام الإيداع الإلكتروني APEX Curia، المنشأ لأغراض إدارة مدد البت في القضايا وتقييم أداء المحاكم بصورة عامة. وحسب نقابة المحامين، كان من المتوقع أن تحسن هذه الأداة معالجة القضايا المدنية وقضايا الأسرة⁽³⁵⁾.

18- وأوصت الورقة المشتركة 2 بأن توفر بريادوس المزيد من التمويل والموارد البشرية للخدمات القانونية المجتمعية في بريادوس كيما تضمن حصول المدعى عليهم ذوي الإمكانيات المالية المحدودة للدفاع عن أنفسهم على مساعدة قانونية كاملة وفعالة⁽³⁶⁾.

19- ولاحظت مؤسسة "جست أتونمنت إنك"، أن بريادوس تفقر، منذ دورة استعراضها الدوري الشامل الأخيرة، إلى تشريعات أساسية فيما يتعلق بالشفافية ومكافحة الفساد، لكنها أثنت على بريادوس لأنها اعتمدت في عام 2021 مشروع قانون حماية المبلغين عن الفساد ومشروع قانون منع الفساد⁽³⁷⁾. وأوصت المؤسسة بأن تشجع بريادوس الشفافية وتمنع الفساد⁽³⁸⁾.

الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية

20- فيما يتعلق بحرية الدين أو المعتقد، لاحظت منظمة بريادوس الإنسانية أنه لا تزال توجد رموز تدل على دين الدولة رغم أن الحكومة علمانية للغاية في الواقع العملي⁽³⁹⁾. وأفادت منظمة بريادوس الإنسانية بأن ديباجة الدستور تعلن أن شعب بريادوس "يعترف بسيادة الله المطلقة" إلى جانب "كرامة الإنسان، وإيمانه الذي لا يتزعزع بحقوق الإنسان وبحرياته الأساسية وبمركز الأسرة في مجتمع قوامه رجال أحرار ومؤسسات حرة"⁽⁴⁰⁾. وأفادت بريادوس الإنسانية بأن تهميشاً اجتماعياً كبيراً يطال غير المتدينين أو بأن وصمة عار تُلصق بالتعبير عن الإلحاد أو الإنسانية أو العلمانية. وأضافت أن أولئك الذين دافعوا علناً عن القيم الإنسانية وحقوق الإنسان وعن أهمية دعم حرية الدين أو المعتقد للجميع، بمن فيهم غير المتدينين، قد تستهدفهم انتقادات ومضايقات، حتى من شخصيات دينية بارزة⁽⁴¹⁾.

21- وأفادت منظمة بريادوس الإنسانية بأن رئيسة المنظمة قد تلقت تهديدات بسبب تعبيرها السلمي عن بعض معتقداتها الأساسية بوصفها إنسانية المذهب، في انتهاك للحق في حرية التعبير والحق في حرية الفكر والمعتقد. وأكدت أن هذا قد يتسبب للبعض في الخوف من التعريف بنفسه علناً على أنه إنساني المذهب أو من التعبير علناً عن آراء إنسانية المذهب⁽⁴²⁾. وأوصت المنظمة بأن تحذف بريادوس الإشارة إلى الله من الدستور؛ وبأن تلغي قانون التجديف؛ وبأن تمضي في التوعية وفي وضع سياسة وطنية بشأن حرية الدين أو المعتقد للجميع باعتبارها أداة لمكافحة جميع أشكال التمييز؛ وبأن تكفل بيئة تتشعر فيها الأقليات، بمن فيها الإنسانيون، بأن باستطاعتها التعبير عن معتقداتها وآرائها الأساسية دون التعرض للتهديد أو الانتقام⁽⁴³⁾.

الحق في الزواج والحياة الأسرية

22- أوصت منظمة بريادوس الإنسانية بأن تعدّل بريادوس الدستور لكي يمنح حقوقاً متساوية فيما يتعلق بمنح الجنسية للطفل المتبني أو للزوج الأجنبي⁽⁴⁴⁾.

حظر جميع أشكال الرق، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص

23- لاحظ المركز الأوروبي للقانون والعدالة أن منطقة البحر الكاريبي قد حُدّدت باعتبارها منطقة مصدر وعبور ومقصد للاتجار بالبشر، وأنه يجري الاتجار بالضحايا عبر بريادوس وجزر الكاريبي الأخرى، إلى جانب بلدان في أمريكا اللاتينية؛ غير أن النطاق الكامل للاتجار بالجنس في بريادوس يبقى مجهولاً إلى حد كبير فكثيراً ما يمر الضحايا دون أن يلاحظهم أحد في منطقة البحر الكاريبي بسبب نقص المعلومات والتدريب المحدود الذي يتلقاه الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين⁽⁴⁵⁾.

24- وقد سلّطت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان الضوء على إقرار خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر 2021-2023 بهدف تحديد طبيعة هذه الجريمة ونطاقها على المستوى الوطني⁽⁴⁶⁾. وأبلغ المركز الأوروبي للقانون والعدالة أيضاً عن خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في بريادوس، ولكنه لاحظ أن بريادوس حالياً لا تبلي بالبلاء الحسن في ما تبذله من جهود لأجل مقاضاة المتجرين بالبشر⁽⁴⁷⁾. وأوصى المركز بأن تواصل بريادوس إحراز تقدم في التصدي للاتجار بالبشر وفرض عقوبات أكثر صرامة عن طريق حذف الخيار المقتصر على الغرامة فقط للمدانين بالاتجار بالبشر؛ وبأن تنشئ مآوى للضحايا وأنظمة دعم للمتضررين من الاتجار بالبشر⁽⁴⁸⁾.

الحق في العمل وفي شروط عمل عادلة ومرضية

25- لاحظت منظمة بريادوس الإنسانية أنه لا توجد حتى يومنا هذا قوانين تنص على المساواة في الأجر بين الرجال والنساء اللاتي يقدمن نفس الخدمات في العمل التي يقدمها الرجال. فكثيراً ما يتقاضين أجراً أقل من الذي يتقاضاه الرجال⁽⁴⁹⁾.

26- وقالت المنظمة إن قانون (منع) التحرش الجنسي في العمل يمنح إحساساً بالحماية للأشخاص في مكان العمل، ولكن لا يوجد مثل هذا القانون لعامة الجمهور. ورغم إمكانية استخدام القانون العام لأجل توفير سبل انتصاف للأشخاص ضحايا التحرش الجنسي، هناك حاجة إلى تشريع إيجابي يوفر للمرأة الحماية من شتى أشكال العنف والتحرش⁽⁵⁰⁾.

الحق في مستوى معيشي لائق

27- جاء في الورقة المشتركة 1 أن رئيسة وزراء بربادوس قد أعلنت، في آذار/مارس 2022، عن زيادة في ضريبة القيمة المضافة على المشروبات المحلاة بالسكر إلى 20٪، وهي أعلى من ضريبة 10٪ التي فُرضت في عام 2015. وبالإضافة إلى ذلك، أُعلن عن سياسة وطنية جديدة للتغذية المدرسية مع اتخاذ بعض التدابير من أجل تنفيذها⁽⁵¹⁾.

28- وأثنت الورقة المشتركة 1 على بربادوس لأنها أقرت سياسة وطنية للتغذية المدرسية وشجعتها على الحرص على أن تروّج لتلك السياسة في الوقت المناسب وأن تنفذها بدقة، كما شجعتها على النظر في سنّ قوانين تجيز إخضاع صناعة الأغذية والمشروبات للمساءلة القانونية عن المخالفات، كأنشطة الإعلان والترويج والرعاية في الوسط المدرسي⁽⁵²⁾. وأوصت الورقة المشتركة 1 بأن تعنّن بربادوس أنشطة التسويق والترويج والرعاية في صناعة الأغذية والمشروبات⁽⁵³⁾.

الحق في الصحة

29- في عام 2020، أشادت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بالسياسات التي نفذتها بربادوس خلال تفشي كوفيد-19 والتي أسفرت عن تسجيل سبع وفيات فقط خلال عام 2020⁽⁵⁴⁾.

30- وأفادت الورقة المشتركة 1 بأن ارتفاع عدد حالات الوزن الزائد والسمنة وتزايد في صفوف الأطفال يمثل مشكلة كبيرة بالنسبة للصحة العامة والتنمية المستدامة في بربادوس. ولاحظت أن الوزن الزائد والسمنة يعرضان صحة الأطفال للخطر في الحاضر والمستقبل وأن السمنة في مرحلة الطفولة تزيد أيضاً من خطر إصابة الطفل بالوزن الزائد أو السمنة في مرحلة البلوغ ومن خطر إصابته بأمراض غير معدية⁽⁵⁵⁾. ووجّهت الورقة المشتركة 1 العناية إلى ضرورة تحقيق الإنصاف وإعمال حقوق الإنسان حتى يكونا بمثابة المبدأين الشاملين في الوقاية من الأمراض غير المعدية، وإلى ضرورة تهيئة بيئات ونظم تدعم الحق في الصحة والحق في الغذاء الكافي والمغذي⁽⁵⁶⁾.

31- وتم في الورقة المشتركة 1 الإعراب عن القلق إزاء تدخل صناعة الأغذية والمشروبات في وضع سياسات الصحة العامة وفي تنفيذها، وتم فيها حث بربادوس بشدة على سنّ قوانين وسياسات لحماية عمليات صنع القرار على نحو يضمن ألا تتاح للقطاع الخاص أي مشاركة تفضيلية⁽⁵⁷⁾.

32- وجاء في الورقة المشتركة 1 أنه، لأجل مكافحة الوزن الزائد والسمنة في مرحلة الطفولة، يجب على بربادوس أن تتخذ تدابير قائمة على الأدلة بغرض الحد من استهلاك الأغذية غير الصحية، بوسائل منها استحداث ملصقات تحذيرية مثنّة الأضلاع وأحادية اللون في مقدمة العبوة على الأغذية فائقة التجهيز على النحو المبين في نموذج موجز المغذيات الذي وضعته منظمة الصحة للبلدان الأمريكية؛ وأن تنفذ القوانين والسياسات المتعلقة بالبيئات الغذائية المدرسية الصحية؛ وأن تنفذ القيود القانونية المفروضة على تسويق الأطعمة غير الصحية والمشروبات المحلاة بالسكر بين الأطفال؛ وأن تقوم بجبّي ضريبة 20٪ على المشروبات المحلاة بالسكر، التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية؛ وأن تنفذ المحظورات القانونية على تضارب المصالح وعلى تدخل صناعة الأغذية والمشروبات في وضع السياسات وتنفيذها⁽⁵⁸⁾.

33- وأوصت الورقة المشتركة 1 بأن تعطي بربادوس الأولوية لجمع البيانات (الدراسات الخاصة والمراقبة الروتينية) المتعلقة بالسمنة لدى الأطفال (عبء المرض وعوامل الخطر وما إلى ذلك) كي يتسنى فهم الحالة الراهنة بشكل أفضل وقياس أثر تدخلات الصحة العامة على نحو ملائم، في شراكة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل جامعة جزر الهند الغربية⁽⁵⁹⁾.

الحق في التعليم

34- في عام 2020، لاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أنه، في سياق جائحة كوفيد-19، عُثقت الفصول الدراسية في جميع مستويات التعليم في آذار/مارس 2020⁽⁶⁰⁾. وفيما يتعلق بالحصول على التعليم، لاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن المدارس ظلت مغلقة رسمياً في 23 أبريل/نيسان بعد إغلاقها في مارس/آذار، وأن مصالح الخدمات الاجتماعية قدمت، أثناء الإغلاق، المشورة للأسر الضعيفة حالها⁽⁶¹⁾. ولاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أنه تم إدخال التعليم عبر الإنترنت، بتوجيه من وزارة التعليم، في حين بثت إدارة الموارد الإعلامية في الوزارة محتوى تعليمياً عبر الإذاعة وتعاونت مع مزودي الإنترنت من القطاع الخاص على توسيع نطاق الاتصال بالإنترنت كي يشمل الأسر التي لم يكن متاحاً لها الاتصال بالإنترنت. وأعيد فتح المدارس رسمياً في 21 أيلول/سبتمبر 2020⁽⁶²⁾.

التنمية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان

35- أفادت مؤسسة "جست أتونمنت إنك" بأن بريادوس معرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ في الحاضر والمستقبل، ولكنها أثنت على البلد لكونه رائداً في الطموح المناخي رغم انخفاض حصته عبر التاريخ من انبعاثات غازات الدفيئة ورغم ما يفرضه ارتفاع مستويات المديونية ونقص التمويل الميسر من إكراهات عليه. وأفادت المؤسسة أيضاً بأن بريادوس قد اعتمدت سياسة وطنية طموحة في مجال الطاقة؛ وبأن بريادوس تهدف، بموجب سياسة الطاقة الوطنية في بريادوس، إلى تحقيق الاعتماد على الطاقة المتجددة والحياد الكربوني بنسبة 100 في المائة بحلول عام 2030، مما سيجعل بريادوس أول دولة جزرية تحقق الحياد الكربوني في العالم⁽⁶³⁾. ولاحظت أيضاً أن خطة بريادوس للتنمية العمرانية توفر إطاراً لاتخاذ القرارات الحكومية في مجال النمو والتنمية المستدامين⁽⁶⁴⁾.

36- وأفادت مؤسسة "جست أتونمنت إنك" أيضاً بأن بريادوس قد واجهت، بسبب تغير المناخ، أحداثاً متطرفة أكثر تواتراً، من بينها عواصف استوائية وأعاصير، وارتفاع مستوى سطح البحر، وفيضانات، وتآكل السواحل. وانخفض إجمالي التساقطات المطرية السنوية، مما تسبب في موجات جفاف أطول وأشد وطأة⁽⁶⁵⁾. وأوصت المؤسسة بأن تدرج بريادوس في دستورها الجديد الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة⁽⁶⁶⁾.

2- حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة*المرأة*

37- رحبت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بإطلاق المشروع المتعلق بالعنف على أساس نوع الجنس في مكان العمل في آذار/مارس 2021، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والذي يُسعى من خلاله إلى زيادة الدراية بهذا الموضوع بواسطة أدوات تدريب شتى⁽⁶⁷⁾. وأعربت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء اعتماد تدابير تحد من حماية النساء ضحايا العنف، وإزاء الافتقار إلى معلومات محدثة عن حالات العنف التي تتعرض لها النساء، وزيادة عدد حالات العنف المنزلي أثناء الجائحة، وورود تقارير عن أعمال الاعتداء الجنسي على السياح والتحرش بهم في الشوارع⁽⁶⁸⁾.

38- وأوصت منظمة بريادوس الإنسانية بأن تسن بريادوس قانوناً بشأن جريمة التحرش الجنسي خارج مكان العمل⁽⁶⁹⁾.

الطفل

39- أفادت المنظمة بأن مسؤولين في الدولة أدلوا بتصريحات علنية يشوبها التناقض بشأن العقوبة البدنية في بربادوس. ففي كانون الثاني/يناير 2018، قال المدعي العام، أدرييل براثويت، إنه يعتقد أن الوقت قد حان للقضاء على العقوبة البدنية، واعترف بأن هناك حاجة إلى مزيد من النقاش والحوار بشأن هذه المسألة قبل أن يقبلها المجتمع. ومن ناحية أخرى، أيد الحاكم العام، في آب/أغسطس 2019، الإبقاء على العقوبة البدنية كي تساعد في الحد من انحراف بعض الشباب في بربادوس⁽⁷⁰⁾.

40- ولاحظت منظمة إنهاء العنف على الأطفال أن القانون يجيز إنزال عقوبة بدنية بالأطفال في بيوتهم وفي أوساط الرعاية البديلة والرعاية النهارية وفي المدارس وبعض المؤسسات الإصلاحية ومن باب العقاب على ارتكاب جريمة ما. ولاحظت أن قانون منع القسوة على الطفل الصادر في عام 1904 يؤكد أنه "يحق لأي والد أو معلم أو أي شخص آخر له السلطة القانونية على طفل أو المسؤولية القانونية عنه إنزال عقوبة بهذا الطفل" (المادة 4)⁽⁷¹⁾. وأفادت بأنه قد تمت صياغة مشروع قانون قضاء الأحداث الذي سيُلغى النص أعلاه وأن بربادوس قبلت في حزيران/يونيه 2018 توصية الاستعراض الدوري الشامل بتسريع اعتماد مشروع قانون "تجريم استخدام العقوبة البدنية للعقاب على جريمة"، ولكن مشروع قانون قضاء الأحداث، وحتى تموز/يوليه 2022، لم يكن قد عُرض على البرلمان بعد⁽⁷²⁾. وأوصت منظمة إنهاء العنف على الأطفال بأن تكثف بربادوس جهودها بهدف سن قانون يحظر بوضوح جميع أشكال العقوبة البدنية على الأطفال، مهما كانت هينة، في جميع ظروف حياتهم، باعتبار ذلك ضرورة ملحة⁽⁷³⁾. وأوصت المنظمة بأن تعطي بربادوس الأولوية لإلغاء العقوبة البدنية في عملية الإصلاح الدستوري⁽⁷⁴⁾.

41- وفيما يتعلق بحقوق الأطفال والمراهقين، لاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن وزارة الداخلية قد حظرت استخدام الحبس الانفرادي المطول كإجراء تأديبي في المدرسة الصناعية الحكومية، وهي مؤسسة عامة مسؤولة عن توفير الرعاية البديلة للقاصرين⁽⁷⁵⁾.

كبار السن

42- فيما يتعلق بحقوق كبار السن، تلقت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في عام 2018 معلومات عن إدخال تحسينات على نوعية حياة سكان بربادوس وزيادة متوسط العمر المتوقع، فضلاً عن انخفاض كبير في معدل الأشخاص المصابين بمرض الزهايمر⁽⁷⁶⁾. وفي عام 2020، أبرزت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ما نُفذ من تدابير لحماية كبار السن الذين تعرّضوا للعنف المنزلي في سياق تفشي كوفيد-19⁽⁷⁷⁾.

الأشخاص ذوي الإعاقة

43- سلطت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان الضوء على المبادرات المعتمدة لأجل زيادة إتاحة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁷⁸⁾. وأشارت إلى المبادرة الرامية إلى إدارة الأماكن العامة بشكل ملائم وإلى تكييف وسائل النقل العام بهدف تسهيل استخدامها على الأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁷⁹⁾.

44- وأعربت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء عدم تكافؤ فرص السكن والتعليم أمام الأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁸⁰⁾.

45- وأفادت المنظمة بأن بربادوس أنشأت لجنة استشارية كي تنظر في أمر استحداث لجنة مكرسة لـ "تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة". ولاحظت أن من المتوقع أن يسفر ذلك عن وضع مشروع سياسة وتشريع بحلول 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022⁽⁸¹⁾. وأوصت المنظمة بأن تقوم بربادوس بالتعبئة لأجل صدور قانون منع التمييز في حق الأشخاص ذوي الإعاقة وبأن تسرع اعتماده⁽⁸²⁾.

المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين

46- أعربت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عن شواغلها بشأن تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي⁽⁸³⁾. ولاحظت أن "ميثاق بربادوس" المقترح يتضمن الحماية من التمييز بسبب نوع الجنس والميل الجنسي⁽⁸⁴⁾. كما لاحظت استمرار وجود صعوبات بشأن ما يُسمى بعلاجات التحويل، التي تتفقد عموماً في السر، وتشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان وتسبب ضرراً عقلياً أو جسدياً أو جنسياً لأولئك الأفراد⁽⁸⁵⁾.

47- وقالت مؤسسة "جست أتونمنت إنك" إن بربادوس قد رفضت، في دورة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة، دعم العديد من التوصيات المتعلقة بحقوق مجتمع الميم + وبالتمييز في حقهم، وأضافت أن بربادوس حافظت على قوانين تجرم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي بين الراشدين⁽⁸⁶⁾. وأكدت منظمة بربادوس الإنسانية أن المادة 9 من الفصل 154 من قانون الجرائم الجنسية لعام 1992 لا تزال تنص على أن "أي شخص يرتكب جريمة اللواط يكون مذنباً بارتكاب جريمة ويكون عرضة للسجن مدى الحياة في حال إدانته استناداً إلى لائحة اتهام" وأنها أنشأت أحد أشد التدابير العقابية على اللواط في الكومنولث⁽⁸⁷⁾. وأضافت المنظمة أن الحكومة قد أكدت أن قانون "البغاء" لا يطبق عملياً، لكنها أظهرت في الوقت نفسه تردداً في إلغاء ذلك القانون، وأرجعت ذلك إلى معارضة دينية وثقافية ومجتمعية⁽⁸⁸⁾. وقد أدى ذلك إلى نشوء عدة مسائل أخرى من بينها الافتقار عبر التاريخ إلى قوانين مكافحة التمييز ووسائل الحماية من جرائم الكراهية، وعدم توفر البيانات والإحصاءات حول العنف تجاه أفراد مجتمع الميم+⁽⁸⁹⁾. وأوصت مؤسسة "جست أتونمنت إنك" بأن تمنع بربادوس التمييز في حق فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين والفئات الأخرى؛ وبأن تكفل الحماية المتساوية لحقوق الإنسان؛ وبأن تلغي التشريعات التمييزية وتعتمد قوانين جديدة تحمي حقوق الإنسان لأفراد فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين والفئات الأخرى⁽⁹⁰⁾. وقدمت منظمة بربادوس الإنسانية توصية مماثلة⁽⁹¹⁾.

48- وأحاطت منظمة بربادوس الإنسانية علماً باعتماد مشروع قانون التوظيف (منع التمييز) الصادر في عام 2020، الذي يحظر الأفعال التمييزية مثل التحيز على أساس العرق والعمر والميل الجنسي والحالة الاجتماعية والإعاقة؛ غير أنه لم يذكر شيئاً فيما يتعلق بالهوية الجنسانية أو التمييز في حق المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز⁽⁹²⁾.

المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء

49- في عام 2018، لاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بقلق رفض المهاجرين الهائبيين على الحدود. وأحاطت اللجنة علماً برفض هايتيين كانوا يحاولون الدخول إلى بربادوس. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، وصل ثلاثة هايتيين إلى بربادوس فاحتجزوا إدارياً في المطار قبل إعادتهم إلى موطنهم⁽⁹³⁾.

50- وسلطت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان الضوء على تدريب موظفي الهجرة والأمن التابعين لشعبة الدفاع والأمن، الذي قَدّمته إدارة الهجرة، والذي تناول قضايا حقوق الإنسان مثل الاتجار بالبشر⁽⁹⁴⁾.

Notes

¹ See A/HRC/38/12 and the addendum A/HRC/38/12/Add.1, and the summary of the adoption of the previous review A/HRC/38/2.

² The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: www.ohchr.org (one asterisk denotes a national human rights institution with A status).

Civil society

Individual submissions:

ECLJ

EVACH

European Centre for Law and Justice (France);

End Violence Against Children (United States of America);

HUMB	Humanists Barbados (Barbados);
ICAN	International Campaign to Abolish Nuclear Weapons (Switzerland);
JAI	Just Atonement Inc. (United States of America).
<i>Joint submissions:</i>	
JS1	Joint submission 1 submitted by: Healthy Caribbean Coalition (HCC), Heart and Stroke Foundation of Barbados (HSFB) and the Law and Health Research Unit (LHRU), Faculty of Law, University of the West Indies Cave Hill Campus (Barbados);
JS2	Joint submission 2 submitted by: The Advocates for Human Rights; The World Coalition Against the Death Penalty; The Greater Caribbean for Life (United States).

Regional intergovernmental organization(s):

IACHR Inter American Commission on Human Rights (United States).

³ *The following abbreviations are used in UPR documents:*

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights
OP-ICESCR	Optional Protocol to ICESCR
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights
ICCPR-OP 1	Optional Protocol to ICCPR
ICCPR-OP 2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women
OP-CEDAW	Optional Protocol to CEDAW
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment
OP-CAT	Optional Protocol to CAT
CRC	Convention on the Rights of the Child
OP-CRC-AC	Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict
OP-CRC-SC	Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography
OP-CRC-IC	Optional Protocol to CRC on a communications procedure
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families
CRPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities
OP-CRPD	Optional Protocol to CRPD
ICPPED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance

⁴ JS2, p. 3.⁵ JS2, p. 5.⁶ JS2, p. 3.⁷ HUMB, p. 7; JS2, p. 5.⁸ ICAN, p. 1.⁹ JAI, p. 6.¹⁰ IACHR, p. 7.¹¹ IACHR, p. 8.¹² HUMB, p. 7.¹³ HUMB, p. 7.¹⁴ JAI, pp. 1–2.¹⁵ JAI, pp. 1–2.¹⁶ IACHR, p. 8.¹⁷ IACHR, p. 8.¹⁸ HUMB, p. 4.¹⁹ IACHR, p. 1.²⁰ HUMB, p. 4. See also: JS2, p. 4.²¹ JS2, p. 4.²² JS2, p. 4.²³ JS2, p. 4.

- 24 IACHR, p. 9.
- 25 HUMB, p. 7. See also: JS2, p. 5.
- 26 JS2, p. 5.
- 27 IACHR, p. 7.
- 28 JS2, p. 6.
- 29 IACHR, p. 9.
- 30 JS2, p. 5.
- 31 JS2, p. 6.
- 32 JS2, p. 3.
- 33 IACHR, p. 7.
- 34 JS2, p. 5.
- 35 IACHR, p. 8.
- 36 JS2, p. 5.
- 37 JAI, pp. 1–6.
- 38 JAI, pp. 1–2.
- 39 HUMB, p. 6.
- 40 HUMB, p. 6.
- 41 HUMB, p. 6.
- 42 HUMB, p. 6.
- 43 HUMB, p. 8.
- 44 HUMB, p. 7.
- 45 ECLJ, p. 3.
- 46 IACHR, pp. 7 and 10.
- 47 ECLJ, p. 3.
- 48 ECLJ, p. 5.
- 49 HUMB, p. 3.
- 50 HUMB, p. 3.
- 51 JS1, p. 2.
- 52 JS1, p. 9.
- 53 JS1, p. 10.
- 54 IACHR, p. 5.
- 55 JS1, p. 1.
- 56 JS1, p. 9.
- 57 JS1, p. 10.
- 58 JS1, p. 3.
- 59 JS1, p. 10.
- 60 IACHR, p. 5.
- 61 IACHR, p. 6.
- 62 IACHR, p. 6.
- 63 JAI, p. 2.
- 64 JAI, pp. 2–3.
- 65 JAI, pp. 3–4.
- 66 JAI, p. 7.
- 67 IACHR, p. 8.
- 68 IACHR, p. 7.
- 69 HUMB, p. 7.
- 70 HUMB, p. 5.
- 71 EVACH, p. 2.
- 72 EVACH, p. 4.
- 73 EVACH, p. 2.
- 74 HUMB, p. 8.
- 75 IACHR, p. 9.
- 76 IACHR, p. 4.
- 77 IACHR, p. 5.
- 78 IACHR, p. 7.
- 79 IACHR, p. 10.
- 80 IACHR, p. 7.
- 81 HUMB, p. 3.
- 82 HUMB, p. 7.
- 83 IACHR, p. 7.
- 84 IACHR, p. 9.
- 85 IACHR, pp. 5 and 7.
- 86 JAI, pp. 1 and 7.
- 87 HUMB, p. 2.

- ⁸⁸ HUMB, p. 2.
⁸⁹ HUMB, p. 2.
⁹⁰ JAI, pp. 1–2 and 8.
⁹¹ HUMB, p. 7.
⁹² HUMB, p. 2.
⁹³ IACHR, p. 3.
⁹⁴ IACHR, p. 8.
-